الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة رام سكر مستغانم

إعداد الطالبة: **اشراف الأستاذ**

سعداوي فضيلة بوشيخي بوحوص

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف جيلالي	أستاذ محاضر	عبد الحميد ابن باديس
مقررا	بوشيخي بوحوص	أستاذ محاضر	عبد الحميد ابن باديس
مناقشا	بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر	عبد الحميد ابن باديس

السنـة الجامعيـة: 2017 / 2018.

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع

يسعدنا أن نتقدم بأسمى التقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف

"بوشيخي بوحوص" الذي وجهنا عند الخطأ وشجعنا عند الصواب فكان نعم المشرف

نسأل الله عز وجل أن يوفقه ويوفقنا بما فيه الخير

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث سواء من

قريب أو بعيد فإلى كل هؤلاء جزيل الشكر

كما لا أنسى أن أشكر

أساتذة قسم المالية والمحاسبة

عمال مؤسسة رام سكر وأخص بالذكر الاستاذ فيصل

وكل من قدم لي يد العون ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أتقدم بقلب شاكر وبنفس خاضعة لله سبحانه وتعالى ونحمده قبل الرضا وله الحمد حتى يرضى .

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى التي أنارت دعواتها دربي وأغرق حنانها فؤادي إلى من قال

الرحمن بأن الجنة تحت أقدامها "أمي" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى من كان السبب في وجودي إلى من كرس حياته لأجلي إلى من علمني الصبر والإصرار

على النجاح "أبي" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى جميع إخوتي

وإلى كل عائلتي وإلى جميع أصدقائي

وإلى كل من حملهم قلبي ونسيهم قلمي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات .

البيان الصفحة

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

مقدمة .....أ . هـ

الفصل الأول : مدخل إلى التحليل المالي

تمهيد 6

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي 7

المطلب الأول : مفهوم وأهداف التحليل المالي.....7

الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي.....7

الفرع الثاني : أهداف التحليل المالي 8

المطلب الثاني : أهمية وأنواع التحليل المالي 9

الفرع الأول : أهمية التحليل المالي.....9

الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي 10

المطلب الثالث : مقومات ومصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل.....12

الفرع الأول : مقومات التحليل المالي 12

الفرع الثاني : مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل.....13

المبحث الثاني : مستويات التحليل المالي 14

المطلب الأول : معايير وخطوات التحليل المالي 14
الفرع الأول : معايير التحليل المالي 14
الفرع الثاني : خطوات التحليل المالي 15
المطلب الثاني : استعمالات التحليل المالي 16
الفرع الأول : مجالات التحليل المالي 16
الفرع الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....18
المبحث الثالث : التحليل المالي وأثره على أداء المؤسسة 19
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.....20
الفرع الأول : نسب السيولة 20
الفرع الثاني : نسب المديونية 21
الفرع الثالث : نسب النشاط 24
الفرع الرابع : نسب الربحية.....25
المطلب الثاني : تحليل التوازنات المالية 26
الفرع الأول : رأس المال العامل.....26
الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل 28
الفرع الثالث : الخزينة 28
خلاصة 30
الفصل الثاني : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي
تمهيد 31
المبحث الأول : ماهية الأداء 32
المطلب الأول : مفهوم الأداء 32

المطلب الثاني : خصائص مفهوم الأداء 32
المطلب الثالث : أنواع الأداء 34
الفرع الأول : حسب معيار المصدر 34
الفرع الثاني : حسب معيار الشمولية 35
الفرع الثالث : حسب المعيار الوظيفي 36
الفرع الرابع : حسب معيار الطبيعة 38
المبحث الثاني : تقييم الأداء 39
المطلب الأول : تعريف تقييم الأداء 39
المطلب الثاني : أهمية وأهداف تقييم الأداء 40
الفرع الأول : أهمية تقييم الأداء 40
الفرع الثاني : أهداف تقييم الأداء 41
المطلب الثالث : متطلبات نجاح وصعوبات تقييم الأداء 42
الفرع الأول : متطلبات نجاح تقييم الأداء 42
الفرع الثاني : صعوبات تقييم الأداء 43
المبحث الثاني : الأداء المالي 44
المطلب الأول : تعريف وأهمية الأداء المالي 44
الفرع الأول : تعريف الأداء المالي 44
الفرع الثاني : أهمية الأداء المالي 45
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على الأداء المالي 46
المطلب الثالث : خطوات تقييم الأداء المالي 48
خلاصة 50

الفصل الثالث : دراسة ميدانية لمؤسسة رام سكر. مستغانم .

تمهيد 51

المبحث الأول : عموميات حول مؤسسة رام سكر.....52

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة 52

المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة وأهدافها.....53

الفرع الأول : تعريف مؤسسة رام سكر.....53

الفرع الثاني : أهداف مؤسسة رام سكر.....53

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة رام سكر.....54

المبحث الثاني : القوائم المالية لمؤسسة رام سكر.....55

المطلب الثاني : عرض حساب النتائج لمؤسسة رام سكر.....58

المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على أداء مؤسسة رام سكر.....59

المطلب الأول : إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنتي 2015 و 2016.....59

المطلب الثاني : تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية 63

المطلب الثالث : تحليل التوازنات المالية 68

خلاصة 73

خاتمة 74

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق الملخص

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 . 3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	54
(2 . 3)	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	55
(3 . 3)	الميزانية الوظيفية لجانب الاصول لسنة 2015	60
(4 . 3)	الميزانية الوظيفية لجانب الاصول لسنة 2016	61
(5 . 3)	الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنة 2015	62
(6 . 3)	الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنة 2016	62
(7 . 3)	نسب ربحية المبيعات لسنة 2015 و 2016	65
(8 . 3)	نسب مردودية المؤسسة لسنة 2015 و 2016	67

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01.3)	يوضح متطلبات نجاح تقييم الأداء	42
(1 . 3)	الميزانية المحاسبية لجانب الأصول لسنة 2015 و 2016	56
(2 . 3)	الميزانية المحاسبية لجانب الخصوم لسنة 2015 و 2016	57
(3 . 3)	حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2015 و 2016	58
(4 . 3)	الميزانية الوظيفية لجانب الاصول لسنة 2015 و 2016	60
(5 . 3)	الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنة 2015 و 2016	61
(6 . 3)	حساب نسب السيولة لسنة 2015 و 2016	63
(7 . 3)	حساب نسب النشاط لسنة 2015 و 2016	64
(8 . 3)	حساب نسب ربحية المبيعات لسنة 2015 و 2016	65
(9 . 3)	حساب نسب المردودية لسنة 2015 و 2016	67
(10 . 3)	حساب رأس المال العامل لسنة 2015 و 2016 (أعلى الميزانية)	68
(11 . 3)	حساب راس المال العامل لسنة 2015 و 2016 (أسفل الميزانية)	69
(12.3)	أنواع راس المال العامل لسنة 2015 و 2016	69
(13 . 3)	حساب احتياجات راس المال العامل لسنة 2015 و 2016	70
(14 . 3)	حساب الخزينة لسنة 2015 و 2016	71
(15 . 3)	حساب الخزينة لسنة 2015 و 2016	71

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات :

رأس المال العامل	FR
احتياجات راس المال العامل	BFR
الخزينة	TR

مقدمة

مقدمة :

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، حيث أنها تحتوي على عدة وظائف منها : وظيفة التصنيع ، البيع، الموارد البشرية....الخ فمن أهم تلك الوظائف الوظيف المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة، ومن بين وظائف الوظيفة المالية التحليل المالي، فالمحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية بهدف التخطيط واتخاذ القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط والتحليل المالي هو أفضل أداة للكشف عن أداء المؤسسة.

إذن أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب النغيجابية والسلبية المتبعة، ويمكن القول بعبارة أخرى أن التحليل المالي هو عبارة عن اجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى.

إشكالية البحث :

ومن هنا تظهر الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كما يلي :

ما مدى تأثير التحليل المالي على أداء المؤسسة ؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا إبراز التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هو مفهوم التحليل المالي ؟

2. ما هو تعريف الأداء المالي ؟ وما هي طرق تقسيمه ؟

3. ما هو أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ؟

الفرضيات : وللإجابة على التساؤلات السابقة تمكنا من ابراز مجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في :

1ـ التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية.

2ـ الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.

3. تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية.

الدراسات السابقة :

1/ دراسة عادل عشي 2002 الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم، مذكرة ماجستير ، فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية : المؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي تحقق هامش أمان، المؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية.

2/ دراسة بوقابة زينب 2011 التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير فتهدف هذه الدراسة إلى تصحيح الاعتقاد السائد الذي يعتبر أن مهنة التدقيق تهتم فقط بتعقب الاخطاء في الاجراءات المحاسبية ، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية : أنه لا يمكن أن يكون هناك تحسين من دون قياس ، فإذا ما كانت المؤسسة لا تعلم مستوى عملياتها فإنها لن تتمكن من معرفة مستقبلها وبالتأكيد فإنها لن تتمكن

من تحقيق أهدافها كذلك بهدف تقييم الأداء كذلك إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والبقاء في السوق.

3/ دراسة أوراغ وناسة 2015 أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، فهدفت هذه الدراسة إلى تبيان اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة على اعتبار أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه النتائج في المستقبل وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة، وتحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.

4/ دراسة مويجي إلياس 2014 دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية اعتمادا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار من خلال أدواته الأكثر استخداما، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية : يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها ، كذلك يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها.

أسباب اختيار الموضوع : تتمثل اسباب اختياري لهذا الموضوع :

. العرف على أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة.

. التحليل المالي موضوع متشعب كثيرا ومعمق.

. الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع لأنه يندرج ضمن التخصص.

أهمية الدراسة :

. يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.

. القدرة على تشخيص الأداء المالي للمؤسسة.

ـ ابراز أهمية التحليل المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى :

. التعرف على الأداء المالي للمؤسسة.

. البحث عن كيفية التوازن المالي للمؤسسة.

. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

المنهج المتبع :

لقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي وذلك من أجل إبراز الإطار النظري للتحليل المالي والأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي استعملنا المنهج التحليل لدراسة حالة وذلك من أجل التعمق في هذه الدراسة فقد تم إسقاط الجانب النظري على مؤسسة رام لسكر مستغانم.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تمت الدراسة في مؤسسة رام سكر بمستغانم.

الحدود الزمانية : تم الاعتماد على الوثائق المقدمة لسنتين 2015 و 2016.

هيكل البحث :

يتضمن هذا البحث جزئين جزء نظري وجزء تطبيقي ، فالجانب النظري قسم إلى فصلين الفصل الأول تحت عنوان مدخل إلى التحليل المالي والذي قسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان ماهية التحلي المالي ، أما المبحث الثاني فعنوانه مستويات التحليل المالي، أما المبحث الثالث فعنوانه التحليل المالي وأثره على أداء المؤسسة.

أما الفصل الثاني فقد عنون بالمفاهيم الأساسية حول الأداء المالي ، وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث الاول تمثل في ماهية الأداء ، أما المبحث الثاني فتمثل في تقسيم الأداء ، أما المبحث الثالث فتمثل في الأداء المالي .

أما بالنسبة للفصل الثالث فقلد قمنا بإسقاط ما جاء في الجانب النظري من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة رام سكر بمستغانم.

الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية بغرض تحديد نقاط القوة من أجل تحسينها ونقاط الضعف من أجل العمل على تصحيحها وذلك عن طريق تحليل البيانات المالية، كذلك يشمل دراسة الحاضر والماضي للوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة، كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة ومحيطها.

وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي :

المبحث الأول ك ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني : مستويات التحليل المالي.

المبحث الثالث : التحليل المالي وأثره على أداء المؤسسة.

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالي الصادرة وفهمها في ضوء الادراك والمعرفة بكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوئها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية، فهو الخطوة المهمة التي يبني عليها المدير المالي القواعد السليمة لموظفي التخطيط المالي والرقابة المالية، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي، أهميته، أهدافه، أنواعه والمقومات التي يقوم عليها.

المطلب الأول : مفهوم وأهداف التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي.

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات في تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل".[1]

كما يعرف التحليل المالي على أنه "مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على :

. الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي والاقتصادي لها في الوقت الحالي.

. التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.

. تقييم أداء الإدارة."[2]

كما يعرف كذلك على أنه :" مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات

[1] سالم طلال راهي الحسناوي، أساليب الإدارة المالية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان ، 2016ن ص 251.
[2] علي خلف عبد الله ووليد ناجي الجيالي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 49.

في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في الستقبل، لاستخلاص معلومات تساعد في اتخاذ القرارات".[1]

الفرع الثاني : أهداف التحليل المالي.

1ـ أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة : إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي والذي يعتبر أساسي وضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات وهذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة وأهداف هذا التحليل هي :

. إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل (فترة التحليل).

. الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية والتوزيعية.

. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطاء المالية التي تتعرض لها بواسطة المديونية.

. إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

2. أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة :

إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

. ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

. تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

. تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.

. الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة لطلب القرض.[2]

[1] جليل كاظم مدلول العارضي ن الإدارة المالية المتقدمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2014، ص 54.
[2] يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، 2012، ص 56 - 57.

. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

المطلب الثاني : أهمية أنواع التحليل المالي.

الفرع الأول : أهمية التحليل المالي.

لقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي الهائل الذي اقترن بإنشاء المشروعات الضخمة والإنتاج الكبير وما تحقق عن ذلك من وفورات مختلفة عقدت من عمليات الإشراف والرقابة وجعلت من الضروري وجود جهاز مالي متخصص يمكنه تحمل تلك الأعباء.

وبصفة عامة، فإن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، الأمر الذي يعني التأكد من أن المؤسسة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة.

ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

1. المساهمة في اعداد الخطط المالية وزيادة فعاليتها.

2ـ التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمؤسسة، مما يؤدي إلى إمكانية تعظيم نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف، ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج والأهداف.

3ـ التعرف على مدى قوة المركز المالي والائتماني للمؤسسة والقدرة الاستشارية لديها، ومن ثم قدرتها على الاستمرار في السوق وتحقيق النمو لعملياتها وأنشطتها.

4ـ قياس كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وتأثيرها على القيمة السوقية للأسهم وفرص تعظيم ثروة الملاك.

5ـ قياس كفاءة عمليات المؤسسة داخل الصناعة التي تنتمي إليها والتعرف على وضعها الانتاجي والتسويقي والمالي وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية.

6ـ الوقوف على مستقبل المشروع من خلال إعداد النتائج التقديرية المترتبة على برامج الاستثمار ودراسة العلاقة بين النتائج المالية المستقبلية والقيمة السوقية المتوقعة.[1]

الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي.

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريق التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل بصورة عامة، سنشير إلى بعض هذه الأنواع:

أ . حسب الجهة القائمة بالتحليل :

1ـ تحليل داخلي : وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2ـ تحليل خارجي : هذا النوع من التحليل تقوم بإجراءه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والمصارف، وفي وقتنا الحالي المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.[2]

ب . حسب الزمن والبعد الزمني للتحليل :

1ـ تحليل رأسي : وهو عبارة عن إظهار النسبة المئوية لكل عنصر من عناصر الميزانية للمجموعة التي ينتمي إليها هذا العنصر، وهذا النوع من التحليل يتم على بيانات من نفس الفترة المحاسبية الواحدة.[3] (المقارنة بين أرقام القوائم المالية).

---

[1] جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحلح ، الإدارة المالية {مدخل اتخاذ القرارات}، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 96 - 97.

[2] علي خلف الله ووليد ناجي الجيالي ، مرجع سابق ، ص 57.

[3] نعيم نمر داوود ، التحليل المالي {دراسة نظرية وتطبيقية}، دار البدايةن عمان ، 2012، ص 34 - 35.

2ـ تحليل أفقي : يتم هذا النوع من التحليل عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من أجل توضيح التغيرات الحاصلة.

ج . حسب الهدف من التحليل :

1. تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

2. تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الجل الطويل.

3. التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة.

4. التحليل المالي لتقويم الأداء.

5. التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام المشروع ومجالات الاستخدامات.[1]

د . حسب الفترة التي يغطيها التحليل :

يمكن تقسيم التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة التي يغطيها إلى ما يلي :

1ـ التحليل المالي قصير الأجل : قد يكون التحليل راسيا أو أفقيا ولمنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفيد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

[1] علي خلف عبد الله ووليد ناجي الجيالي ، مرجع سابق ، ص 58 - 59.

2. التحليل المالي طويل الأجل :

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة غلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل.

بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية.

ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.[1]

المطلب الثالث : مقومات المعلومات اللازمة لعملية التحليل.

الفرع الأول : مقومات التحليل المالي.

من أجل نجاح عملية التحليل المالي وإعطاء عملية التحليل المصداقية اللازمة في بيان المؤشرات الواقعية لنشاط المؤسسة، لابد من توفر مجموعة من الشروط التي تشكل في مجموعها مقومات نجاح عملية التحليل المالي، من هذه الشروط ما يتعلق بالشخص الذي يقوم بأداء عملية التحليل، ومنها ما يتعلق بالمنهجية المتبعة في عملية التحليل.

المقومات التي يجب أن يتمتع بها المحلل المالي :

1. أن تتوفر للمحلل المالي الخلفية العامة عن المؤسسة ونوعية النشاط الذي تقوم به.

2. أن يبين الفروض والمبادئ الرياضية والمالية التي يبنى عليها عملية التحليل.

[1] مويحي إلياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 6 - 7.

3ـ على المحلل المالي أن يتحلى بالموضوعية، والمصداقية وأن يعي أن دوره محصور بكشف الحقائق كما هي.

4ـ أن لا يكتفي بيان الأوجه السلبية أو الإيجابية في نشاط المؤسسة، بل عليه أن يقوم بعملية تفسير لنتائج عملية التحليل.

مقومات العملية التحليلية :

1. أن تكون البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة ذات مصداقية، وتتمتع بقد من الموثوقية.

2. أن تقوم عملية التحليل على منهج علمي يتناسب وأهداف عملية التحليل المالي.

الفرع الثاني : مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي.

تعتمد عملية التحليل المالي أكثر على بيانات القوائم المالية (تلك التي تقوم المؤسسة بإعدادها، وهي ما تسمى بالمصادر الداخلية)، وكذلك على البيانات المحاسبية والمالية (وهذه قد تكون منشأ داخلي، وقد تكون أيضا خارجية)، ومن هنا فإن هذه المصادر تقسم إلى قسمين :

1ـ المصادر الداخلية للبيانات : وتضم جميع القوائم المالية، مثل : الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، وهي جميعها بيانات محاسبية ختامية ويشمل البيانات التفصيلية الملحقة لتلك القوائم.

ـ ويمكن للمحلل المالي إضافة لهذه القوائم استخدام بيانات تقوم المؤسسة بتنظيمها، أو يتم تنظيمها من خلال طرف آخر، باستعمال البيانات التي توفرها المؤسسة، ومن هذه البيانات:

. التقارير المالية (غير الإلزامية) تقوم المؤسسة بتنظيمها عن أنشطتها خلال الفترة التشغيلية.

. تقرير مدققي الحسابات.

. التقرير الختامي لمجلس الإدارة (في حال وجوده).

2. المصادر الخارجية للبيانات :

وهذه المصادر تساعد المحلل المالي في عملية التقييم والتفسير التي يقوم بها لنتائج عملية التحليل، ومن أهم هذه المصادر:

. مراسلات المؤسسة مع العملاء والموردين، وموافقات الأرصدة الدائنة والمدينة.

. البيانات الصادرة عن أسواق المال والبورصة.

. بيانات عما تتمتع به المؤسسة في الأسواق من سمعة تجارية.

. أية بيانات يمكن الحصول عليها.[1]

المبحث الثاني : مستويات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات، وحتى يتم الاستفادة من معلومات التحليل المالي يجب توفر شروط لابد من مراعاتها مع اتباع خطوات سليمة.

المطلب الأول : معايير وخطوات التحليل المالي.

هناك مجموعة من المعايير والخطوات يجب اتبعها تكمن في :

الفرع الأول : معايير التحليل المالي.

هناك مجموعة من معايير يستعملها المحلل المالي للتعبير عن مستوى الأداء المالي ومن هذه المعايير الآتي :

[1] نعيم نمر داوود ، مرجع سابق، ص 10 - 13.

1ـ المعايير التاريخية : وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

2ـ المعايير المطلقة : وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها النسبة ذات العلاقة قي مؤسسة معينة مثل نسبة التداول 2 مرة والنسبة السريعة 1 مرة.

3ـ المعايير القطاعية : يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط لأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

4ـ المعايير المستهدفة : وهي نسب تهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعادات بين الأداء الفعلي والمخطط، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.[1]

الفرع الثاني : خطوات التحليل المالي.

يتم تحليل القوائم المالية على أساس ثلاث خطوات أساسية هي :

1. التصنيف.

2. المقارنة.

3. الاستنتاج.

أما ما يتعلق بالتصنيف فيتم تجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام إلى جزئياتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة، والغرض الأساسي

[1] أسعد حميد العلي ، الإدارة المالية {الأسس العلمية والتطبيقية}، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص 78.

من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالخطوة الثانية وهي المقارنة، ففي هذه الخطوة يقوم المحلل المالي بمقارنة الأرقام الجزئية مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الأرقام المختلفة.

والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة بل تشمل أكثر من فترة محاسبية، يضاف إلى ذلك أنها قد تمتد على القوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة واحدة في نفس الصناعة.

وتأتي الخطوة النهائية في عمليات التحليل المالي وهي عملية الاستنتاج من أجل التوصل إلى أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة.[1]

المطلب الثاني : استعمالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها.

الفرع الأول : مجالات التحليل المالي.

1. التحليل الائتماني :

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطاء المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية

[1] عبد المعطي كرشيد وحسني علي خريوش ، أساليب الإدارة المالية، در زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 60 - 61.

إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2. التحليل الاستثماري :

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمارات، وله أهمية بالغة للمستثمرين من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق استثمار جديد.

3. تحليل الاندماج والشراء :

ينتج الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا،وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما.

ويستخدم هذا النوع من التحليل اثناء عمليات الاندماج بين شركتين حيث تجري عملية التقييم وتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما يقدر الأداء المستقبلي لها.

4. تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لمالكها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل : الإدارة المستثمرين والمقترضين.

5. التخطيط :

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.[1]

الفرع الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

هناك جهات عديدة تستفيد من نتائج التحليل المالي والتي تظهر على شكل نسب أو مؤشرات معززة بالاستنتاجات والتوصيات ومن بين أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

1 الإدارة المالية في المؤسسة.

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة و الضعف و تصحيح الأداء لفرض تحقيق الهدف الأساس و هو تعظيم قيمة المؤسسة، و قد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لفرض زيادة هامش الربح، و من جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنه من الضروري كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى المخزون.

2ـ الدائنون : يقوم الموردون بالتحليل المالي للمؤسسة قبل أن يتخذوا قرارات توريد الموارد الأولية وبيعها على الحساب، وكلما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية كذلك، والتحقق من قدرة المؤسسة على تسديد القروض الممنوحة (التزامات المؤسسة).

[1] مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص 233 - 234.

3. المستثمرون :

مهما كانت طبيعة المستثمر فإنه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار (شراء أسهم الشركة) استنادا إلى دراسة تعتمد جزئيا على مؤشرات التحليل المالي وهي : الربحية، السيولة، انخفاض المخاطرة، المديونية...الخ.

4. أسواق المال :

من متطلبات أدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين، وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في النشرات لتوضيح أداء المؤسسة، ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

5. الدولة :

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطعي.[1]

المبحث الثالث : التحليل المالي وأثره على أداء المؤسسة.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التحليل المالي وأثره في تقييم أداء المؤسسة حيث نتناول أهم مؤشرات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية والتي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية.

كما سنتطرق إلى تحليل التوازنات المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي (راس المال العام واحتياجات راس المال العام والخزينة).

[1] أسعد حميد العلي، مرجع سابقن ص 76 - 77.

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعا في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين بيانات القوائم المالية، شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول.

الفرع الأول : نسب السيولة.

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته وأهم هذه النسب هي كالتالي :

1. نسبة التداول :

ونسمي أيضا هذه النسب نسبة السيولة العادية، ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته، ويتم حساب نسبة التداول كالآتي :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

ومن المفترض أنه كلما ارتفعت نسبة التداول كلما كان ذلك مؤشر على ارتفاع مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، فإن هذه النسبة يجب النظر إليها بحذر، ذلك أنها لا تأخذ في الحسبان سيولة المكونات الجزئية للأصول المتداولة.

بمعنى أن المؤسسة التي تتكون أصولها المتداولة بصفة أساسية من النقدية وأوراق القبض هي أكثر سيولة من مؤسسة أخرى تتكون أصولها المتداولة بصفة رئيسية من المخزون.[1]

2. نسبة السيولة السريعة :

السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة . المخزون السلعي) / المطلوبات المتداولة.

[1] جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص 156.

أما سبب إبعاد المخزون السلعي باعتبار أن عملية تحويل المخزون إلى سيولة تحتاج إلى وقت وربما لا يمكن تحويله بمدة قصيرة سيما إذا كان السوق يمر بحالة كساد.

3. نسبة التدفقات النقدية :

وهذه النسبة هي من النسب المتشددة إذ أنها تستبعد كل البنود غير النقدية وتبقي فقط على البنود النقدية وتكون النسبة كالتالي :

نسبة التدفقات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/متوسط المطلوب المتداول.

إذ أن المطلوبات المتداولة = (المطلوبات المتداولة أول المدة + المطلوبات المتداولة أخر المدة)/ 2.

الفرع الثاني : نسب المديونية.

وهي من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين فضلا عن الإدارة إذ أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة أو الطويلة الأجل في تمويل موجودات المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب المديونية يمكن معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية ومن هذه النسب كالآتي :

1. نسبة الدين أو الإقراض.

تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي تساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي موجودات المؤسسة وكلما تدنت هذه النسبة كلما دل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل موجوداتها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح.

إن ارتفاع هذه النسبة يكون غير مرغوب باعتبار أن المؤسسة ستتحمل فوائد على القروض وأقساط كبيرة لتسديد الديون التي حصلت عليها، فضلا عن ارتفاع نسبة الديون يؤدي إلى خضوع قرارات الإدارة للجهات المقرضة . وتحسب هذه النسبة كالتالي :

نسب = مجموع الديون/إجمالي الأصول.

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية :

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الذاتية، وتحاول الكثير من المؤسسات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الأصول/حقوق الملكية.

3. معدل تغطية الفوائد :

يوضح هذا المعدل مدى قوة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبير كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها، وهذا ما يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/الفوائد المدفوعة.

4. نسبة التغطية الشاملة :

الغاية من هذه النسبة هي معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيته (فوائد وأقساط) من الربح التشغيلي، وهذه النسبة تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحسب بالإضافة إلى الفوائد قيمة أقساط الديون.

نسبة التغطية الشاملة = [صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/الفوائد المدفوعة + أقساط القروض المدفوعة].

الفرع الثالث : نسب النشاط أو معدلات الدوران.

يستفاد من هذه النسب في معرفة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها واستغلالها لهذه الموجودات في توليد المبيعات، تعد نسب النشاط من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استعمال موجودات المشروع في توليد إيرادات التشغيل، ومن نسب النشاط الآتي :

1. معدل دوران رأس المال العامل :

هناك نوعان من رأس المال هما إجمالي راس المال والذي هو مقدار الموجودات المتداولة والنوع الثاني هو صافي رأس المال وهو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، ولمعرفة مدى كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد مرات دورانه، أي المرات التي يدورها خلال السنة المالية، وكلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح.

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات/متوسط رأس المال العامل.

إذن:

متوسط رأس المال العامل =(الموجودات المتداولة في أول المدة + الموجودات المتداولة في آخر المدة)/2

ويمكن احتساب معدل الدوران باليوم = (360/معدل دوران رأس المال العامل).

2. معدل دوران المدينين :

يقيس هذا المعدل دوران المدينين، وعادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة تعامل المؤسسة مع الغير أي عندما تبيع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالبا ما تضع هذه المؤسسات شروط لتسديد

الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك إدارة مالية كفئة في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المؤسسة كلفة باهظة لعدم التسديد أو تأخر التسديد أو عدم التسديد نهائيا لأن ذلك سيضع المؤسسة في عسر ماليه.

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة/متوسط رصيد المدينين.

إذ أن : متوسط رصيد المدينين = (المدينين أول المدة + المدينين آخر المدة)/2.

3. معدل دوران المخزون :

وهذا المؤشر هو الآخر من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها، فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكبر ومن ثم سيحقق هامش ربح أكبر.

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات/متوسط رصيد المخزون.

إذ أن : متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول المد + رصيد آخر المدة)/2.

معدل دوران المخزون باليوم = 360/معدل دوران المخزون.

4. معدل دوران الدائنين.

يستفاد من هذا المؤشر لبيان كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها، إذ كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المؤسسة لالتزاماتها أفضل، وهذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضةن.

معدل دوران الدائنين = [المشتريات الصافية / (الدائنين + أوراق الدفع)].

معدل دوران الدائنين باليوم = 360/ معدل دوران الذمم الدائنة.

5. معدل دوران الموجودات.

معدل دوران الموجودات المتداولة = صافي المبيعات/الموجودات المتداولة.

ويستفاد من هذه المؤشرات في معرفة كفاءة الإدارة في استثمار مصادر التمويل.[1]

الفرع الرابع : نسب الربحية.

هذه النسب تعطي مؤشرات عن قدرة المؤسسة على إدارة الإيرادات الناتجة عن المبيعات والمصروفات التي تضخم من قائمة الدخل.

1. نسبة مجمل الربح إلى المبيعات = (المبيعات – تكلفة المبيعات) / المبيعات.

وتعكس هذه النسبة الكفاءة في استخدام عناصر الانتاج المباشرة، وترك هامش ربح لتغطية المصاريف.

2. نسبة صافي الربح إلى المبيعات = صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات.

وهي النسبة تقيس كفاءة الإدارة بالنسبة للعمليات الخاصة بالتصنيع وكذلك كفاءتها في إدارة بقية عناصر المصروفات وهي المصروفات الإدارية والبيعية.

3. معدل العائد على الاستثمار= صافي الربح بعد الضرائب/صافي الموجودات.

4. العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب/حقوق الملكية.

5. العائد على السهم = صافي الربح بعد الضرائب/عدد الأسهم العادية.[2]

[1] جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص 59 - 66.
[2] سالم طلال راهي الحسناوي، مرجع سابق، ص 264 - 265.

المطلب الثاني : تحليل التوازنات المالية.

يعرف التوازن المالي بأنه "الحالة التي يظل معها رصيد النقدية، في كل لحظة موجبا بعد سداد الديون قصيرة الأجل، وكذلك يحقق اليسر المالي بنسبة معينة والسيولة للمؤسسة ".

الفرع الأول : رأس المال العامل.

أولا : تعريف رأس المال العامل وكيفية حسابه.

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة، والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.[1]

ويتم حساب رأس المال العامل كالآتي :

أ ـــ من أعلى الميزانية : رأس المال الصافي هو الضمان المتمثل في جزء كبير من رأس المال الدائم الغير مستعمل في تمويل الموجودات الثابتة.

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

ب ـــــ من اسفل الميزانية : رأس المال العامل هو ذلك الفائض في الأموال المتداولة مقارنة بالديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

[1] زغيب مليكة وجوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ـ بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 49.

ثانيا : حالات رأس المال العامل.

أ ـــ الحالة الأولى : راس المال العامل موجب : كلما امتلكت المؤسسة رأس مال عامل خاص، وكلما كبر مبلغه ازدادت وتدعمت استقلاليتها اتجاه الدائنين والمقرضين على المدينين سواء الديون الطويلة أو المتوسطة وتتجسد هذه الاستقلالية خاصة في حركة رسم السياسات للمؤسسة.

ب الحالة الثانية : رأس المال العامل معدوم : رأس المال العامل معدوم، المؤسسة لم تتمكن من توفير ما هو ضروري لتمويل جهازها الانتاجي وكل استثمار جديد من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى رأس المال العامل السالب.

ج-ـ الحالية الثالثة : رأس المال العامل سالب : رأس المال العامل سالب دلالة على اختلال في التوازن المالي أي أن المؤسسة لم تتمكن من تجميع الموارد المالية الكافية للمدى الطويل وفي هذه الحالة المؤسسة مضطرة لطلب مكثف للقروض القصيرة الأجل لإعادة تدوير الجهاز الإنتاجي.

ثانيا : أنواع رأس المال العامل : وينقسم إلى أربعة أنواع :

أ . رأس المال العامل الإجمالي : يعرف أنه مجموع الموجودات المتداولة.

ب-ـ رأس المال العامل الصافي : هو هامش الضمان المتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الموجودات المتداولة ويطلق عليه أحيانا رأس المال العامل فقط دون إضافة كلمة صافي باعتبار أن النوع الأول لا يؤخذ به.

ج-ـ رأس المال العامل الخاص : هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل الموجودات المتداولة بعد تمويله للموجودات الثابتة أي :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

د- **راس المال العامل الأجنبي :** وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل الموجودات المتداولة أي :[1]

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل – رأس المال العامل الخاص.

الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل.

. تعريف احتياجات رأس المال العامل وكيفية حسابها.

تعرف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقدية)-(الديون القصيرة الاجل- السلفات المصرفية).

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن مواد الدورة، لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

الفرع الثالث : الخزينة الصافية وكيفية حسابها.

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة الصافية

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص 85 - 87.

على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي :

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

* أو عن طريق الفرق بين ؤأس المال العام واحتياجات رأس المال العامل ، أي :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات راس المال العامل.

[1]

[1] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود ، مرجع سابق ، ص 52 - 53.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى موضوع التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي على أنه عملية فحص القوائم المالية، وذلك باستخدام مختلف الاساليب والأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، وكذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازنها المالي.

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

تمهيد :

تعتبر المؤسسة الإقتصادية النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، و تبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للقيمة المضافة و مصدر للثروة، و حجم ذلك مرتبط بأداء المؤسسة و عقلانية القيادة و وعيه بما يجريه في محيطها.

فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء، حيث يعتبر تقييم الأداء و الأداء المالي من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الإقتصادية حيث أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها و علاقاتها مع المؤسسات الأخرى و تسعى المؤسسة دوما لأن تكون في أفضل صورة لها و حتى تتمكن من ذلك أصبحت تهتم بتحسين أدائها و بالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليها المؤسسة.

و من أجل ذلك تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : ماهية الأداء.

المبحث الثاني : تقييم الأداء.

المبحث الثالث : الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء.

من خلال هذا المبحث قمنا بتسليط الضوء على مفهوم و أنواع الأداء بدءا بمفهوم الأداء في المطلب الأول و أنواع الأداء في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مفهوم الأداء.

يمكن تعريف الأداء على أنه "ذلك النشاط الشمولي المستمر و الذي يعكس نجاح المنظمة و استمراريتها و قدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها و انكماشها وفق أسس و معايير محددة تضعها المنظمة وفقا لمتطلبات نشاطاتها و في ضوء الأهداف طويلة الأمد".[1]

كم عرف كذلك أنه" النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها". [2]

و يعرف الأداء في إطار المؤسسة أو التنظيم بأنه "المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع و خدمات ".[3]

المطلب الثاني: خصائص مفهوم الأداء.

نتيجة لصعوبة تحديد مفهوم الأداء بفعل اختلاف آراء الممارسين و الباحثين حوله، لذلك سنحاول تحليل بعض خصائص مفهوم الأداء، و التي توضح أكثر مفهوم الأداء، و تتمثل هذه الخصائص في النقاط التالية:

أ_ الأداء مفهوم واسع:

[1] علاء فرحات طالب و إيمان شيحان المشهداني، الحكومة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 64.
[2] وائل محمد صحي إدريس و طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 38.
[3] شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008 ص 8.

يختلف مفهوم الأداء باختلاف الجماعات و الأفراد الذين يستخدمونه، فبالنسبة لمالكي المؤسسة قد يعني الأرباح، أما بالنسبة للمسير فيعني المردودية و القدرة التنافسية، أما بالنسبة للفرد العامل فقد يعني الأجور الجيدة أو مناخ العمل الملائم، في حين قد يعني للزبون نوعية الخدمات

و المنتجات التي توفرها له المؤسسة، لذا يبقى الأداء مسألة إدراك تختلف من فرد لآخر و من جماعة لأخرى، و من مؤسسة لأخرى، و هذا ما يطرح إشكالية صعوبة ضبطه و قبوله وفقا لمعايير معتمدة من جميع الفاعلين داخل و خارج المؤسسة.

ب _ الأداء مفهوم متطور:

إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن، إذ أن المعايير التي يتحدد الأداء على أساسها سواء أن كانت معايير داخلية للمؤسسة أو تلك التي تحددها البيئة الخارجية الدائمة التغير، فالعوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في المرحلة الأولى لدخول السوق، يمكن أن تكون غير ملائمة للحكم على أداء مؤسسة تمر بمرحلة النمو أو النضج.

كما أنه قد توجد توليفة معينة من العوامل البشرية، التقنية، المالية و التنظيمية تجعل الأداء مرتفعا في موقف أو ظرف معين دون أن يكون ذلك في مواقف أو ظروف أخرى، لأن هذه التوليفات متعددة و متغيرة عبر الزمن، لذلك فإن التحدي الأساسي لإدارة المؤسسة يتمثل في إيجاد التوليفة المناسبة لتحقيق الأداء المتوقع.

ج _ الأداء مفهوم شامل:

يفضل بعض الباحثين استخدام مدخل شامل عند دراسة الأداء لذا يقترح القائمين بتقييم الأداء مجموعة واسعة من المؤشرات المتكاملة لقياسه حيث يوضح بعضها البعض، و هي ذات علاقة بالأهداف العديدة للمؤسسة، إذ أن المعايير المالية وحدها غير كافية و غير كاملة للتعبير عن أداء المؤسسة لذلك على القائمين بتقييم الأداء أن يستخدموا إلى جانبها معايير غير مالية و خاصة

المعـايير البشـرية و الاجتماعيـة لتكاملهـا، و هي تشـكل أسـاس النجـاح في المسـتقبل لكونهـا تـوفر نظـرة شاملة و ضرورية عن الأداء في مجالات متعددة.

د_ الأداء مفهوم غني بالتناقضات:

إن الأداء تحـدده مجموعـة مـن العوامـل، منهـا مـا يكمـل بعضـها الـبعض و منهـا مـا يكـون متناقضـا، و يظهـر هـذا التنـاقض مـثلا عنـدما تسـعى إدارة المؤسسـة تحقيـق هـدف خفـض تكـاليف الإنتـاج، و السـعي في نفـس الوقـت إلى تحقيـق هـدف تحسـين النوعيـة في الخـدمات و السـلع، أو السـعي لخفـض تكاليف و أعباء العـاملين و الحفـاظ في نفـس الوقـت على الـروح المعنويـة العاليـة لهـم، لـذلك فـإن مكونـات الأداء تتطلـب تحكيمـا مسـتديما، و بمـا أن مكونـات الأداء لـيس لـديها كلهـا نفـس الأهميـة النسبية لذا على المؤسسة أخذ الأولويات بعين الإعتبار إضافة إلى محاولة التوفيق بينهما.[1]

المطلب الثالث: أنواع الأداء.

إن تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقييم، هذه يمكن تحديدها في أربع معايير هي:

الفرع الأول: حسب معيار المصدر.

وفقا لهذا المعيار يمكن تقييم أدام المؤسسة إلى نوعين الأداء الذاتي أو الداخلي و الأداء الخارجي.

أولا: الأداء الداخلي:

كـذلك يطلـق عليـه اسـم أداة الوحـدة أي أنـه ينـتج بفضـل مـا تملكـه المؤسسـة مـن المـوارد فهـو ينـتج أساسا من التوليفة التالية:

_ **الأداء البشـري:** و هـو أداء أفـراد المؤسسـة الـذين يمكـن اعتبـارهم مـورد اسـتراتيجي قـادر على صـنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

[1] بوقابة زينب، التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر -3-2010، ص 76-77.

. **الأداء التقني:** و يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتهم بشكل فعال.

. **الأداء المالي:** و يمكن في فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

ثانيا: الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه و لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد و اللوازم و الخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها و هذا سهل إذا تعلق الأمر بتغيرات كمية أين يمكن قياسها و تحديد أثرها و لعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.[1]

الفرع الثاني: حسب معيار الشمولية.

حسب هذا المعيار بقسم الأداء داخل المؤسسة إلى:

أولا: الأداء الكلي: و هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، و في إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو.

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، رسالة مقدمة نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 17،18.

ثانيا: الأداء الجزئي: و هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة و ينقسم بدور مدى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقييم عناصر المؤسسة.

و نشير إلى أن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أداءات أنظمتها الفرعية.[1]

الفرع الثالث: حسب المعيار الوظيفي.

يرتبط هذا المعيار بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية:

أولا: أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة في بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، و تحقيق معدل المردودية الجيد و تكاليف منخفضة.

ثانيا: أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، و إنتاج منتجات بجودة عالية و بتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها و تحقيق نسبة توقف الآلات و التأخر في تلبية الطلبيات.

ثالثا: أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية هذا الأداء، بتوجيه الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى توجهها نحو هدف المؤسسة، فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة و استمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية و سلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة، فلكي

[1] فارسي صبرينة، تقييم أداء العاملين و أثره على أداء المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة 2015 ص 9.

تضمن المؤسسة بقاءها يجب أن توظف الأكفاء و ذوي المهارات العالية و تسييرهم تسييرا فعالا، و تحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب و في الوقت المناسب لإنجاز عمله.

رابعا: أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، و للحصول على المواد بجودة عالية و في الآجال المحددة و بشروط دفع مرضية و الحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، و تحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

خامسا: أداء وظيفة البحث و التطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث و التطوير بدراسة المؤشرات التالية:

* الجو الملائم للاختراع و الابتكار و التجديد.

* وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

* نسبة و سرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.

* التنويع و قدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.

* درجة التحديث و مواكبة التطوير.

سادسا: أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها: حصة السوق، إرضاء العملاء، السمعة.

سابعا:أداء وظيفة العلاقات العامة: في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء، فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، الدولة

بالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم و استقرار في الأرباح الموزعة، آجال التسديد و الاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم في الآجال المناسبة.[1]

الفرع الرابع: حسب معيار الطبيعة.

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

أولا: الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها و يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) و تدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...).

ثانيا: الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيود أو شروطا فرضتها عليها أفراد المؤسسة أولا، و أفراد المجتمع الخارجي ثانيا، و تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى و خاصة منها الاقتصادية، و في بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

ثالثا: الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، و في أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

رابعا: الأداء السياسي:

[1] أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، و يمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، و الأمثلة في هذا المجال عديدة و المثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما يعد لصالح المؤسسة.

بعد استعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي، و كذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.[1]

المبحث الثاني: تقييم الأداء.

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة التغيرات و النقائص بالمؤسسة، و تحديد طرف علاجها و متابعة تنفيذ المقترحات و التوصيات اللازمة لعلاج ذلك، و سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف و أهداف و أهمية تقييم الأداء.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء.

يعرف تقييم الأداء على أنه "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق و أن تم تحديدها من قبل إدارة المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات و من ثم العمل على تصحيحها، و ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلا و المستهدفة خلال مدة زمنية معينة"[2]

كما نعرف عملية تقييم الأداء على أنها: "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوءها توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة و هي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة و

[1] عادل عشي، مرجع سابق، ص21،22.
[2] علاء فرحات طالب و ايمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 75.

المحددة مسبقا و ثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية".[1]

كما يعرف أيضا على أنه: "هو عملية تحديد درجة انطباق عدد من المعايير الأدائية و الإدارية على شخص أو مجموعة من خلال نظام علمي ممنهج يشمل وضع أسس و قواعد خاصة تراعي مختلف التخصصات و الخبرات و طبيعة العمل، و حوصلة هذه العملية تكون الإطار الاستراتيجي العام للمنظمة و الأهداف طويلة المدى، التي تعكس التوجه المستقبلي للمؤسسة".[2]

المطلب الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية تقييم الأداء و من ثم التطرق إلى أهدافه.

الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء.

تقييم الأداء له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة و ذلك من خلال:

1_ يفر تقييم الأداء معلومات حول سير العمليات في المؤسسة و معدل اقترابها من تحقيق الأهداف، و بالتالي يساعد على تركيز الجهود صوب تحقيق الأهداف و اتخاذ القرارات السليمة.

2_ يساهم تقييم الأداء في تحسين الاتصالات الداخلية في المؤسسة بين الموظفين، و كذلك الاتصالات الخارجية مع العملاء، فهذا يؤدي إلى تكوين مناخ إيجابي داخل المؤسسة يؤثر إيجابا على العمليات التي تتم داخلها و خارجها.

3_ تقديم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج و الأنشطة أول بأول.

4_ يمكن أن يبين تقييم الأداء أن المؤسسة تحقق أهداف اجتماعية و تقدم حلول للعديد من المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى تلبية العديد من الحاجات و المطالب الاجتماعية.

[1] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 ص30.
[2] بن والي إكرام، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وفق pcn، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 17

5_ يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط التدريبية و اختيار البرامج التدريبية المناسبة، و كذلك تحديد الأقسام و الأفراد الذين هم بحاجة إلى تدريب.

6_ المساعدة في اندماج و انخراط الموظفين في المؤسسة.

7_ إن عملية تقييم الأداء تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمؤسسة، حيث أنها توفر مدخلا واضحا للتركيز على الخطة الإستراتيجية للبرنامج فضلا عن غاياته و مستوى أدائه، كما أن التقييم يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة العليا.

8_ إن تقييم الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات و الخدمات و عملية إيصالها إلى العملاء.

9_ يمكن تقييم الأداء من الحصول على صورة واضحة حول فاعلية و كفاءة البرامج و العمليات و الأفراد. [1]

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء.

تستهدف عملية تقييم الأداء إلى مايلي:

1_ الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

2_ الكشف عن مواصلة الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و إرشاد المنفذين إلى وسائل تنافيها مستقبلا.

3_ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي تقوم به و ذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.

[1] بوقابة زينب، مرجع سابق، ص 90،91.

4_ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل و بنوعية جيدة.

5_ تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع.

6_ تصحيح الموازنات التخطيطية و وضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية.[1]

المطلب الثالث: متطلبات نجاح و صعوبات تقييم الأداء.

سنتطرق في هذا المطلب إلى متطلبات نجاح تقييم الأداء و صعوبات أو أخطار تقييم الأداء.

الفرع الأول: متطلبات نجاح تقييم الأداء.

شكل رقم (02_01) متطلبات نجاح تقييم الأداء

متطلبات نجاح	1ـ التحديد الدقيق للأهداف: باعتبار أن تحقيق الأهداف المسيطرة يمثل الهدف الأول لعملية تقييم الأداء في المؤسسة و الأساس الذي تنطلق منه العملية، فيجب أن تكون هذه الأهداف محددة بدقة و معروفة من طرف جميع الأفراد داخل المؤسسة.
	2ـ قياس الأشياء الصحيحة: ينبغي على المؤسسة قبل الشروع في قياس و تقييم الأداء أن تقوم أولا بتحديد و فهم كافة العمليات و الأنشطة التي سيتم

[1] مجيد الكوخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ـ الأردن، 2006، ص 32.

تقييم الأداء:	قياسها، و بذلك يجب على المؤسسة تحديد العمليات و الأنشطة الرئيسية التي تعكس مستوى أدائها و وضعها ضمن خريطة التنفيذ.
	3ـ النظر لعملية التقييم على أنها وسيلة و ليست غاية: يقوم العاملون و المديرون في المؤسسة بالعمل اتجاه تحقيق النتائج و الأهداف المرغوبة، لذلك ينبغي عليهم تركيز كل اهتمامهم نحو إنجاز هذه الأهداف، و لا يمثل تقييم الأداء سوى أداة تسمح لهم بقياس مدى تقدمهم نحو تحقيق الأهداف المسيطرة، لذلك يجب النظر لعملية تقييم الأداء على أنها وسيلة و ليست غاية، فالغاية بالنسبة للمؤسسة تمثل في بلوغ أهدافها المسيطرة.

المصدر: عبد الرحيم محمد، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، ص 502.

الفرع الثاني: صعوبات تقييم الأداء.

تتمثل صعوبات تقييم الأداء في:

. صعوبة تحديد المعايير المساهمة في الأداء.

. صعوبة تحديد أداء الفرد و مدى مسؤوليته عن هذا الأداء، خاصة الأداء الناتج عن سلوكه.

. الاهتمام بالنتائج دون الاهتمام بالوسائل المقدمة لتحقيق هذه النتائج.

ـ كثرة المعايير و تشعبها، مما يؤدي إلى تحريف النتائج و توجيهها، و بالتالي اتخاذ قرارات تصحيحية خاطئة.

. خلق جو من اللاثقة و الفوضى عند الأفراد نتيجة شعورهم بالرقابة و المحاسبة الدائمة.

. زيادة تكاليف العملية الرقابية بالنظر إلى الإيرادات المرجوة من ورائها.[1]

[1] بن والي إكرام، مرجع سابق، ص21،22.

المبحث الثالث: الأداء المالي.

الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة، حيث يحدد مدى استغلالها لمواردها من أجل تحقيق الأهداف.

المطلب الأول: تعريف و أهمية الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي.

يعرف الأداء المالي بأنه: "وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، و صافي الثروة.[1]

كما يعرف أيضا على أنه: "تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط و الطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء."[2]

و يعرف الأداء المالي أيضا على أنه: "أداة لتدارك التغيرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات ندقه نافوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض و مشكل العسر المالي و النقدي، وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل".

[1] علاء فرحات طالب و إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص67.
[2] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، دار وائل للنشر، الأردن 2006، ص 60.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

و تنبع أهمية الأداء المالي أيضا و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مسنوبات أدائها و فعاليته، و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح اجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

1_ يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط الشركة و طبيعته، و كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط و مديونية و توزيعات على سعر السهم.

2_ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي الشركات.

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

* تقييم ربحية الشركة.

* تقييم سيولة الشركة.

* تقييم تطور نشاط الشركة.

* تقييم مديونية الشركة.

*تقييم تطور توزيعات الشركة.

* تقييم تطور حجم الشركة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

و تتخلص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في العناصر التالية:

أولا: الهيكل التنظيمي: هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات و التمايز الرأسي هو عدد السنويات الإدارية في الشركات، أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها، و من ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، من ص 45 إلى ص 48.

ثانيا: المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم و كيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، و يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة و أهدافها و عملياتها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية و تقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، و أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه تحقيق سنويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناجتين الإدارية و المالية، و إعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثا: التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب و تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، و تكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبد الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

و على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها المنسجمة مع أهدافها و ذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة و التنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

رابعا: الحجم:

يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد بشكل الحجم عائقا لأداء الشركات، حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا و منه يصبح أداؤها أقل فعالية، و إيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهنيين بالشركة و إن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، و قد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات، و بينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.[1]

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية:

1_ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل: حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.

2_ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء: و ذلك باستخدام مختلف المؤشرات المالية للتوازن المالي كاحتساب نسبة الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي و نسب التوزيعات، و تتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي يتم استخدامها في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، من ص 48 إلى ص 51.

3_ دراسة و تقييم النسب: بعد دراسة النسب المتعلقة بتقييم الأداء المالي و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات و مواطن الضعف بالأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

4_ وضع التوصيات الملائمة: يتم وضع التوصيات الملائمة و ذلك بالإعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروقات و أثرها على المؤسسات للتعامل معها و معالجتها، و حتى تتمكن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق أهدافها الشروط التالية:

* **توفر المعلومات الكافية:** تعتبر المعلومات الأساس في التقييم، حيث يجب على المؤسسة الحصول على المعلومات بمختلف الطرق المتاحة لديها و ذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، و يشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء و تطوره، و يجب أن نمس جميع أنشطة المؤسسة.

* **تحديد معدلات الأداء المرغوب:** من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات للأداء تمكنها من تحديد نسبة انجازها و تطور أدائها، و تمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات السالبة.

* **استمرارية عملية التقييم:** و يعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس طوال حياة المؤسسة و على فترات دورية قصيرة أو طويلة و هذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه و تقييمه.[1]

[1] عتبة بن عتبة عبد الله و تيطاوني كريم، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة 2016، ص 19، 20.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للأداء و تقييم الأداء و الأداء المالي، فالأداء هو هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المؤسسة بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، أما تقييم الأداء هو عملية قياس موضوعية لحجم ما تم إنجازه و مستوى ذلك بالمقارنة مع المطلوب إنجازه كما ونوعا، فيهدف تقييم الأداء إلى الوقوف رعلى مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المسيطرة في خطتها الإنتاجية، كذلك تطرقنا إلى الأداء المالي باعتباره أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسة ماليا، فهو الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لمؤسسة رام سكر مستغانم

تمهيد :

بعدما تناولنا في الفصلين الأول والثاني أهم المفاهيم التي تحيط بالتحليل المالي واثره على أداء المؤسسة ، وكذلك الأداء المالي ، إذ أنه في هذا الفصل سوف نطبق ما قمنا بإعداده في الجانب النظري على مؤسسة رام سكر وهي محل دراستنا وذلك من خلال التعرف على أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي :

المبحث الأول : عموميات حول مؤسسة رام سكر.

المبحث الثاني : القوائم المالية لمؤسسة رام سكر.

المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على اداء مؤسسة رام سكر.

المبحث الأول : عموميات حول مؤسسة رام سكر.

إن لكل مؤسسة مهام ووظائف مهما كان نوعها، والمؤسسة الإنتاجية تلعب دورا هاما وكبيرا بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة إذا كان منتوجها أساسي بالنسبة للمستهلك هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المؤسسة الاقتصادية هي اساس النشاط الاقتصادي وفي هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء بطاقة تعريفية حول هذه المؤسسة ، وبيان أهدافها مع عرض هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة.

تعتبر شركة تكرير السكر بمستغانم فرع من المؤسسة الوطنية للتكرير محددة بنظام قانوني يضبط حسن تسييرها فهذه الشركة تأخذ تسمية المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم ، يمكن تحويلها من مكان لآخر بموجب قرار من الجهة العامة وبقرار من مجلس الإدارة حسب المادة الرابعة وتستمر لمدة 99 سنة ، ابتداءا من تاريخ قيدها بالسجل التجاري، ويمكن تحديدها كما يمكن حلها مسبقا طبقا لأحكام القانون التجاري والقانون الأساسي حسب المادة 50.

أنشئت وحدة مستغانم لتكرير السكر بتاريخ 16 /1965/05 م بمرسوم رقم CAB/49 وبالقرار الأحادي رقم 115/355/69 بتاريخ 1965/05/23.

شركة ذات اسهم 164000 ألف سهم بمبلغ 100دج للسهم الواحد وبراس مال يقدر بـ 16400000000 دج تقدر الوحدة في غرب مدينة مزغران على الطريق الرابط بين وهران ومستغانم وتشغل مساحة قدرها 11 هكتار ، وساهمت في اجازها الشركة الفرنسية Fcb Babcok Fivecail سنة 1970.

انطلقت العملية الانتاجية بها بتاريخ 1974/04/18 والهدف من انشائها هو تكرير السكر المستورد من الخارج لإنتاج السكر الموجه للاستهلاك المتمثل في :

بقايا السكر / سكر مبلور بوزن 50 كلغ.

المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة وأهدافها.

الفرع الأول : التعريف بالمؤسسة :

مؤسسة رام سكر مؤسسة تجارية ذات طابع إنتاجي حيث تقوم باستيراد المادة الأولية (السكر الأحمر) من الدول التالية : البرازيل ، كوريا ، الموزنبيق ، ساحل العاج عن طريق الخواص BLANKY لتكرير السكر أي BERRAHACGROVPE SUCREMOSTAGANEM RAM لتكرير السكر من فرعين مستغانم وخميس مليانة زائد وهران الذي هو في طريق الصنع وكذلك شركة النقل لنقل السكر الخام ، حيث تصل حوالي 105000 طن في اليوم أي ما يعادل 450000 طن إلى 500000 طن في السنة.

ولها وحدة اتخاذ القرار ، ويبلغ عدد عمالها حوالي 250 عامل.

الفرع الثاني : أهداف مؤسسة رام سكر.

إن الهدف الأساسي للمؤسسة هو إرضاء وتلبية حاجات الزبائن بالإضافة إلى تحقيق الاستمرارية والبقاء والنمو ، ولها أيضا أهداف أخرى تسعى لتحقيقها حتى تكون في قمة النجاح ومن بينها :

ـ استثمار وتسيير وتنمية نشاطات إنتاج السكر وكل النشاطات الصناعية الأخرى التي لها علامة نشاطها الأساسي.

. ضمان التكوين لتتمكن من تحقيق المخططات المعتمدة فيها فيخص الإنتاج مادة السكر.

. تنظيم وتطوير هيكل الصيانة بحيث ترفع مردودية الإنتاج.

. تعظيم الإنتاج والربح الجيد.

ـ العمل على الاستفادة من التكنولوجيا والأساليب الحديثة في العمل بما يسهل عمليات الإنتاج والتسيير من خلال التدريب والملتقيات في هذا الشأن.

. تسيير وتنمية نشاطات إنتاج السكر بما يضمن تغطية الطلب على هذه المادة.

ـ ضمان بيع بضاعتها في إطار الأهداف المسطرة والتدابير المتخذة من قبل الحكومة فيما يخص التسويق.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة رام سكر.

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة رام سكر من عدة مديريات ومصالح كما هو موضح في

الشكل التالي : الشكل **رقم (3 . 1) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة**.

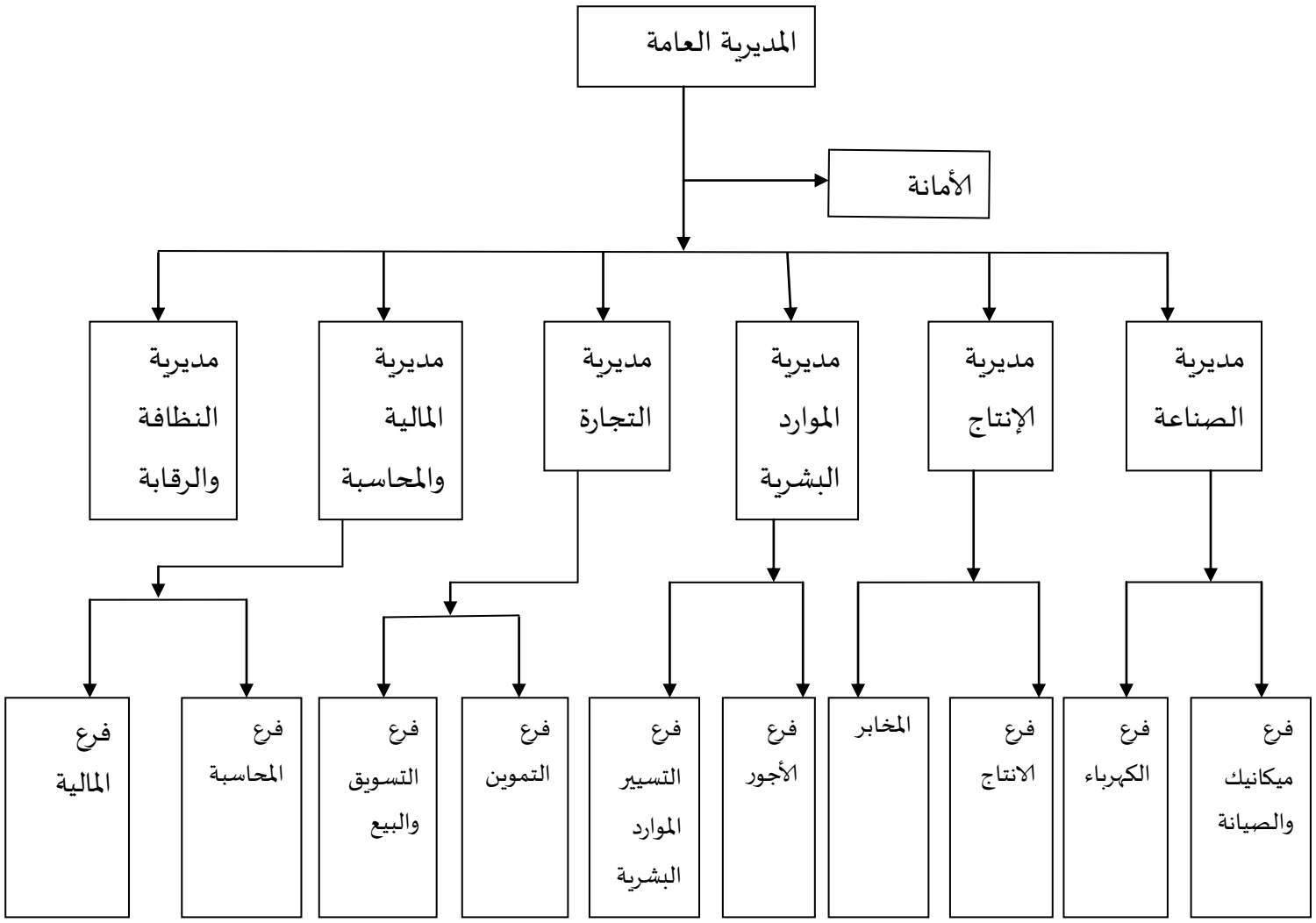

المصدر: المؤسسة رام سكر.

الشكل رقم (3 . 2) : هيكل تنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.

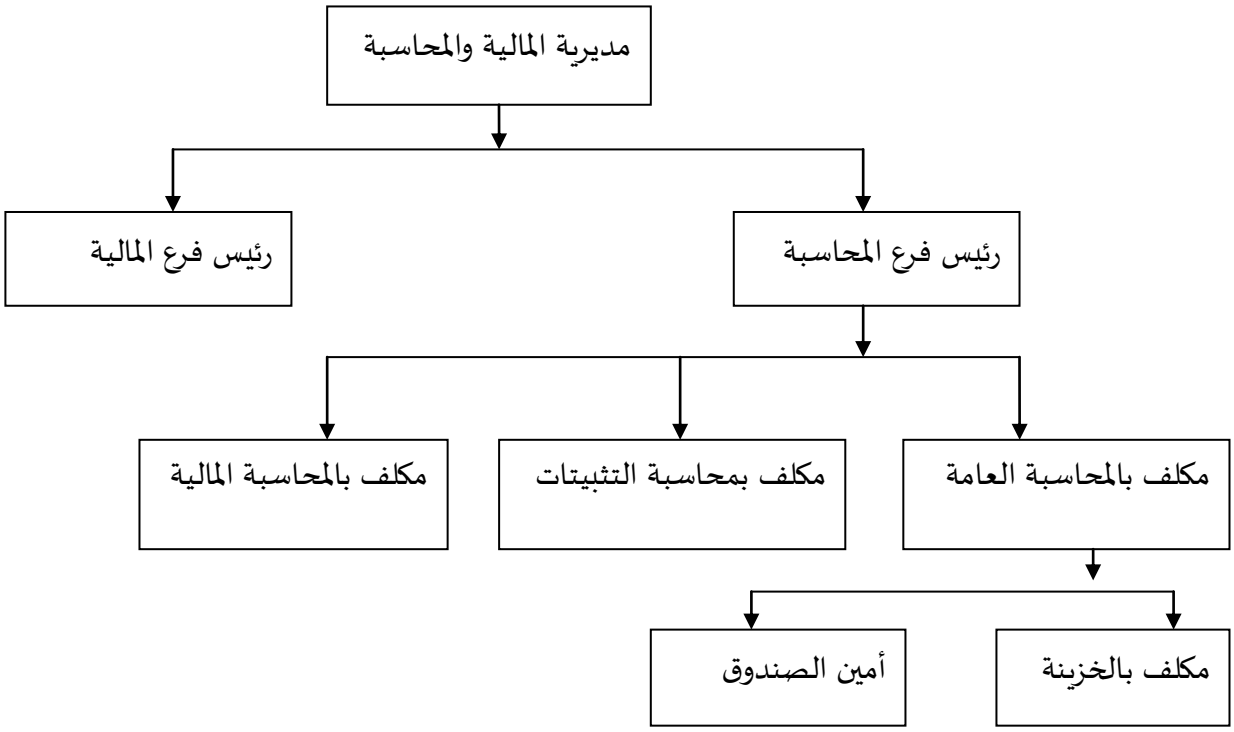

المصدر: المؤسسة رام سكر.

المبحث الثاني : القوائم المالية لمؤسسة رام سكر.

وفقا لمتطلبات عرض القوائم حسب النظام المحاسبي المالي يمكن عرض الميزانية وحساب النتائج للمؤسسة.

المطلب الأول : عرض ميزانية رام سكر.

إن الشكل العام لميزانية رام سكر قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتكون من جانبين : جانب الأصول وآخر جانب الخصوم كما هو موضح في الجدولين رقم (1.3) الذي يعرض ميزانية الأصول والجدول (3 . 2) الذي يعرض ميزانية الخصوم.

الجدول رقم (3 . 1) : الميزانية المحاسبية لجانب الاصول لسنتي 2015 . 2016.

الأصول / السنوات	الاجمالي 2016	اهتلاك وخسارة قيمة 2016	الصافي 2016	الصافي 2015
أصول غير جارية	/	/	/	/
فارق الاقتناء تثبيتات معنوية تثبيتات عينية	3174741990.32	1796074942.16	1378667048.16	1405785665.04
تثبيتات قيد الانجاز	20868548.67		20868548.67	27251663.68
تثبيتات مالية				
سنوات مقومة حسب طريقة المعادلة				
مساهمات أخرى وحقوق لدى الغير				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	282000.00		282000.00	282000.00
مجموع الأصول غير الجارية	3195892538.99	1796074942.16	1399817596.83	1433319328.72
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	79267054.17		79267054.17	68278684.27
حسبات جارية واستخدامات مماثلة				
الزبائن	475148807.90	730696.30	474518111.60	350473385.65
المدينون الآخرون	17561600.86		17561600.86	19998929.47
الضرائب	116403411.76		116403411.76	86395749.24
الاصول الجارية الأخرى الموجودات وماشابهها				
توظيفات الأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	64671147.23		64671147.23	82028728.68

مجموع الأصول الجارية	753152021.92	730696.30	752421325.62	607175477.31
المجموع العام للاصول	3949044560.91	1796805638.46	2152238922.45	2040494806.03

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (3 . 2) : الميزانية المحاسبية لجانب الخصوم لسنة 2015 . 2016.

الخصوم / السنوات	صافي 2016	صافي 2015
رؤوس الأموال الخاصة		
راس المال الصادر	164000000.00	164000000.00
رأس المال غير المطلوب		
علاوات واحتياطات . احتياطات مدمجة (1)	799312.85	799312.85
فوارق إعادة التقييم	1042726860.00	1042726860.00
فوارق التقييم		
نتيجة صافية	102110796.33	43943164.48
الترحيل من جديد	449490686.43	417243462.16
حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع (1)	1759127655.61	1668712799.49
الخصوم غير الجارية الاقتراضات والديون المالية		17500000.00
ضرائب مؤجلة ومرصود لها	413219.47	
ديون أخرى غير جارية (حقوق منح الانتياز)		
مؤونات زمنتجات مسجلة مسبقا	6719041.07	4544201.74
مجموع الخصوم غير الجارية 2	7132260.54	22044201.74
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	158448237.16	149323345.79
ضرائب	168950089.24	167809870.73
ديون أخرى	58580679.90	32604588.28
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية (3)	385979006.30	349737804.80
المجموع العام للخصوم	2152238922.45	2040494806.03

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة .

المطلب الثاني : عرض حساب النتائج لمؤسسة رام سكر.

إن الشكل العام لحساب النتائج لمؤسسة رام سكر قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتكون من عنصرين : الأول الإيرادات وآخر الاستهلاكات والتي هي كما يلي في الجدول :

الجدول رقم (3 . 3) : حساب النتائج (حسب الطبيعة) لسنتي 2015 . 2016.

البيانات	الصافي 2016	الصافي 2015
مبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة	611694496.70	483880064.08
تغيرات المخزون		
الانتاج المثبت	4836406.11	8308756.36
إعانات الاستغلال		
1. انتاج السنة المالية	616530902.81	492188820.44
المشتريات المستهلكة	185580340.49	140847602.94
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	19869606.67	183396968.59
2. استهلاك السنة المالية	205719947.65	159244571.53
3. القيمة المضافة للاستغلال (1 . 2)	410810955.65	332944248.91
أعباء المستخدمين	235363484.50	205249450.22
الضرائب والمدفوعات المشابهة	351815.26	319633.25
4. الفائض الاجمالي عن الاستغلال	175095655.89	127375165.44
المنتجات العملياتية الأخرى	663210.21	11228655.93
الأعباء العملياتية الأخرى	4825747.27	11234028.17
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	43922688.65	910680073.08
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		7639392.69
5. النتيجة العملياتية	127010430.18	43941112.97
المنتوجات المالية	39205.95	505311.51
الأعباء المالية	476777.12	503260.00
6. النتيجة المالية	437571.17	2051.51
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)	126572859.01	43943164.48
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	24048843.21	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية	413219.47	

مجموع منتوجات الأنشطة العادية	617233318.97	511562180.57
مجموع أعباء الأنشطة العادية	515122522.64	467619016.09
8. النتيجة الصافية للأشنطة العادية	102110796.33	43943164.48
العناصر غير العادية . المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية . الأعباء (يطلب بيانها)		
9. النتيجة غير العادية		
10. النتيجة الصافية للسنة المالية	102110796.33	43943164.48
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)		
حصة المجمع (1)		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على أداء مؤسسة رام سكر.

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للتحليل المالي على أداء المؤسسة فإننا في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الجانب التطبيقي للتحليل المالي وأثره على أداء المؤسسة.

المطلب الأول : إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنتي 2015 . 2016.

للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية لابد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتمادا على المعلومات المدرجة في الميزانية نقسمها إلى :

الجدول رقم (3 . 4) : الميزانية الوظيفية لجانب الأصول لسنتي 2015 . 2016.

الأصول	2016		2015	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
الأصول الثابتة	1399817596.83	% 65.04	1433319328.72	% 70.24
الأصول الجارية	752421325.62	% 34.96	607175477.31	% 29.76
قيم الاستغلال	79267054.17	% 3.68	68278684.27	% 3.35
القيم المحققة	608483124	% 28.27	456868064	% 22.39
القيم الجاهزة	64671147.23	% 3.00	82028728.68	% 4.02
المجموع	2152238922.45	% 100	2040494806.03	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة .

يوضح الشكلين التاليين الميزانية الوظيفية لجانب الاصول لسنتي 2015 . 2016 .

الشكل رقم (3 . 3) : الميزانية الوظيفية لجانب الأصول لسنة 2015.

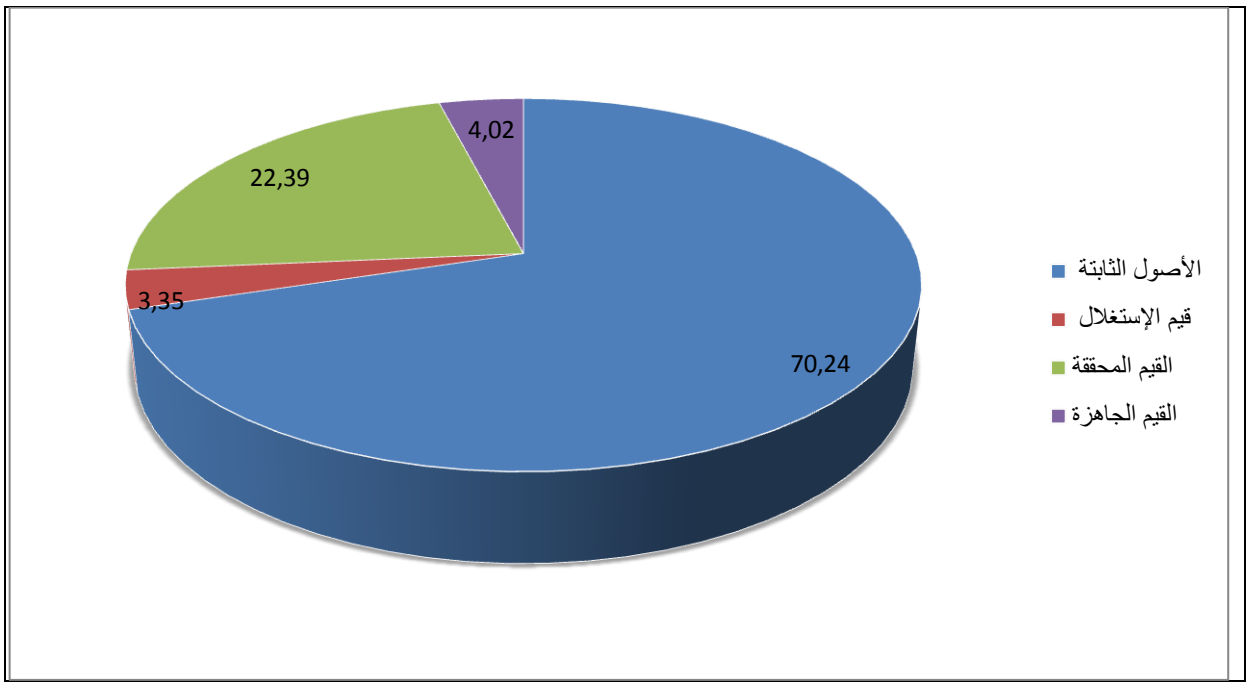

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل (3 . 4) : الميزانية الوظيفية لجانبي الأصول لسنة 2016.

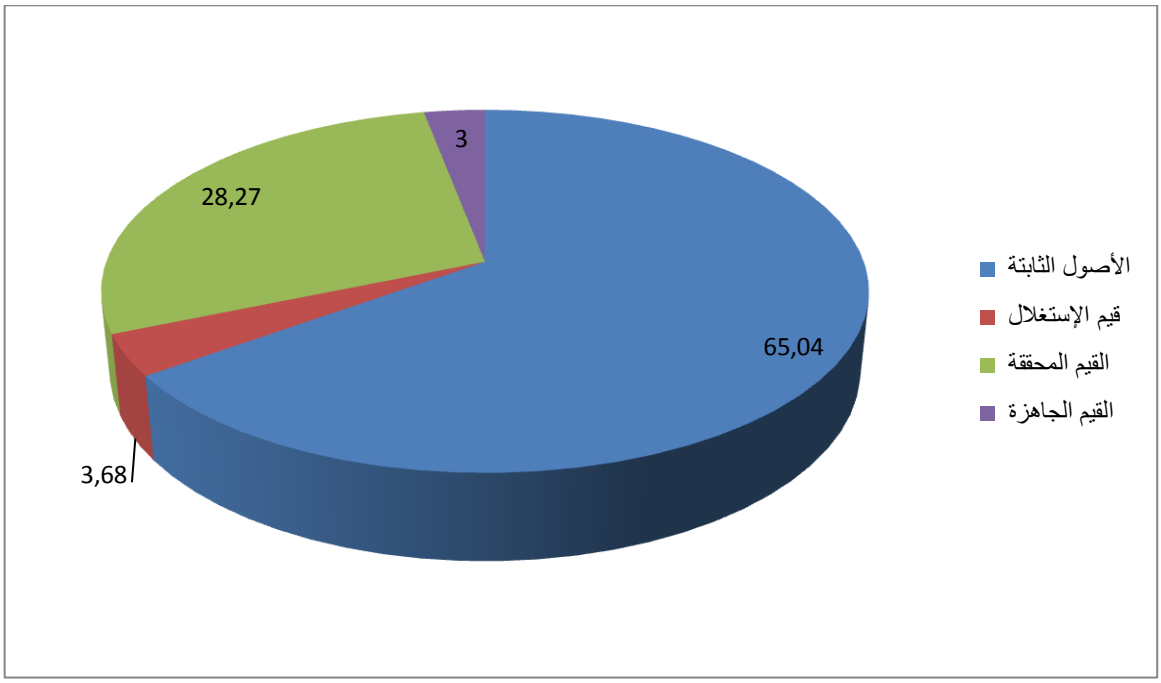

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

الجدول رقم (3 . 5) : الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنتي 2015 . 2016.

الخصوم	2016		2015	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأموال الخاصة	1759127655.61	%81.73	16668712799.49	%81.78
الديون الطويلة الأجل	7132260.54	%0.33	22044201.74	%1.08
الديون القصيرة الأجل	385979006.30	%17.93	349737804.80	%17.14
خزينة الخصوم	/	/	/	/
المجموع	2152238922.45	% 100	2040494806.03	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

يوضح الشكلين التاليين الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنتي 2015 . 2016 .

الشكل رقم (3 . 5) : الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنة 2015.

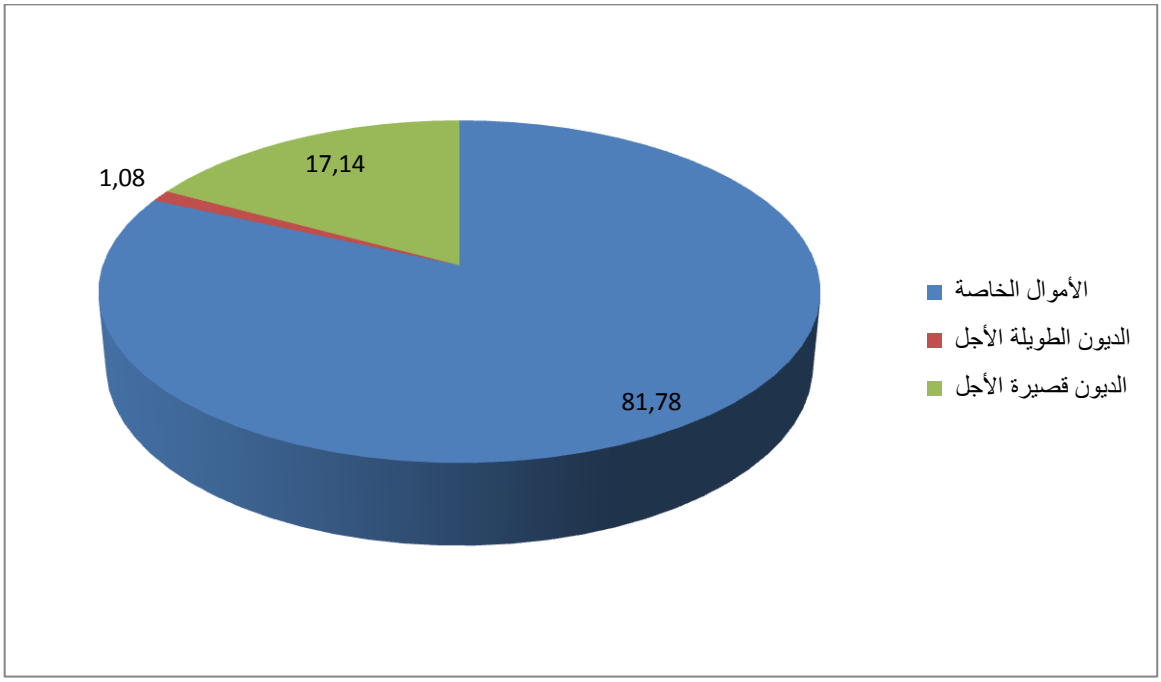

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (3 . 6) : الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم لسنة 2016.

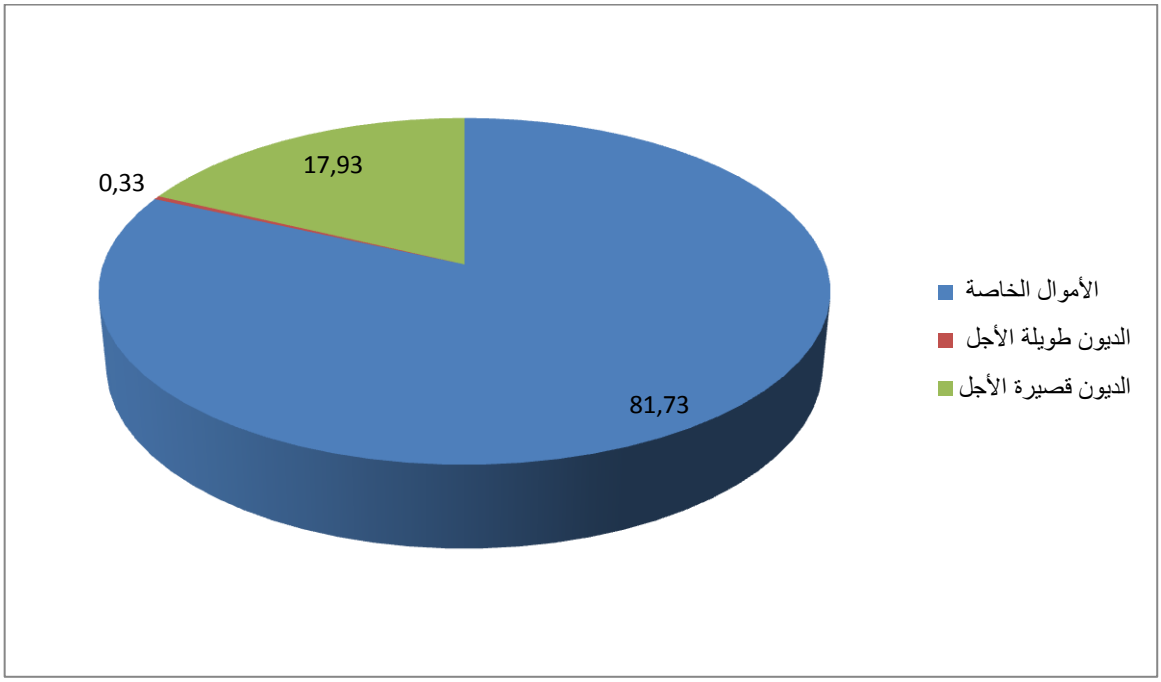

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني : تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية .

تعتبر النسب من أهم المحاور في التحليل المالي للمؤسسة وهي تعبر عن العلاقة ما بين قيمتين سواء تعلقت بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى والتي تسمح بمتابعة تطور المؤسسة، وفي هذا المطلب نركز على النسب التالية :

أولا نسب السيولة :

السيولة هي قدرة المؤسسة في الحصول على النقد حيث هذه النسبة درجة توفر النقد لسداد الديون القصيرة الأجل.

الجدول رقم (3 . 6) : حساب نسب السيولة لسنتي 2015 و 2016.

النسبة / السنة	كيفية حسابها	2015	2016
نسبة التداول	الاصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	1.736	1.949
نسبة السيولة السريعة	(أصول جارية – المخزون)/ الخصوم الجارية	1.540	1.744
نسبة التدفقات النقدية (النقد)	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	0.234	0.168

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ـ تحليل نسبة التداول : نلاحظ أن نسبة التداول لسنة 2016 قدرت بـ 1.949 وهي نسبة مرتفعة وهذا يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها ، أي أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبات في الالتزام بمستحقاتها في تاريخ الاستحقاق.

ـ تحليل نسبة السيولة السريعة : نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة مرتفعة فهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة، وأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة.

ـ تحليل نسبة النقد : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة عالية في سنة 2015 مقارنة بالسنى 2016 وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة الموجودات وما يماثلها وهي نسبة مقبولة ، اي أن الديون قصيرة الأجل مغطاة بالقيم الجاهزة.

ثانيا : نسب النشاط

تستخدم نسب النشاط من أجل قياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، والجدول التالي يوضح كيفية حساب نسب النشاط :

الجدول رقم (3 . 7) : حساب نسب النشاط النسبي 2015 و 2016.

النسبة / السنة	كيفية حسابها	2015	2016
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون	7.086	7.716
معدل دوران المدينين	صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينين	24.19	34.831
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.237	0.284

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة لسنتي 2015 و 2016.

ـ **تحليل معدل دوران المخزون :** نلاحظ أن معدل دوران المخزن هز 7 دورات بالنسبة لسنة 2015، وهو نفسه نسبة 2016، وهذا يعني أن المؤسسة حققت مبيعات أكبر، ومن ثم تحقيق هامش ربح أكبر.

ـ **تحليل معدل دوران المدينين :** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران المدينين قدر بـ 24 دورة سنة 2015 و 34 دورة خلال سنة 2016 ، وهو معدل مرتفع مقارنة بالسنة السابقة.

ـ **تحليل معدل دوران الأصول** : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2015 يولد 0.237 دينار وهو ما يدل على كفاءة المؤسسة ، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال ، أما سنة 2016 فيقدر المعدل بـ : 0.284 وهذا يدل على ارتفاع أداء المؤسسة.

ثالثا : نسب الربحية

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد معدل الربحية ويلقى اهتماما متزايدا من قبل المساهمين والمستثمرين لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط اقتصادي ، يمكن ابراز أهمها كالتالي :

1 . 2 . نسبة ربحية المبيعات

الجدول رقم (3 . 8) : حساب نسب ربحية المبيعات للمؤسسة .

البيان / السنة	كيفية حسابها	2015	2016
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	0.688	0.671
نسبة الفائض الخام للاستغلال	الفائض الخام للاستغلال / رقم الاعمال	0.263	0.286
نسبة نتيجة الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الاعمال	0.090	0.207
نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب	النتيجة العادية قبل الضرائب / رقم الاعمال	0.090	0.206
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية / رقم الاعمال	0.090	0.166

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

الشكل البياني التالي يوضح نسب ربحية المبيعات للمؤسسة متمثل في :

الشكل رقم (3 . 7) يبين ربحية المبيعات لسنتي 2015 و 2016.

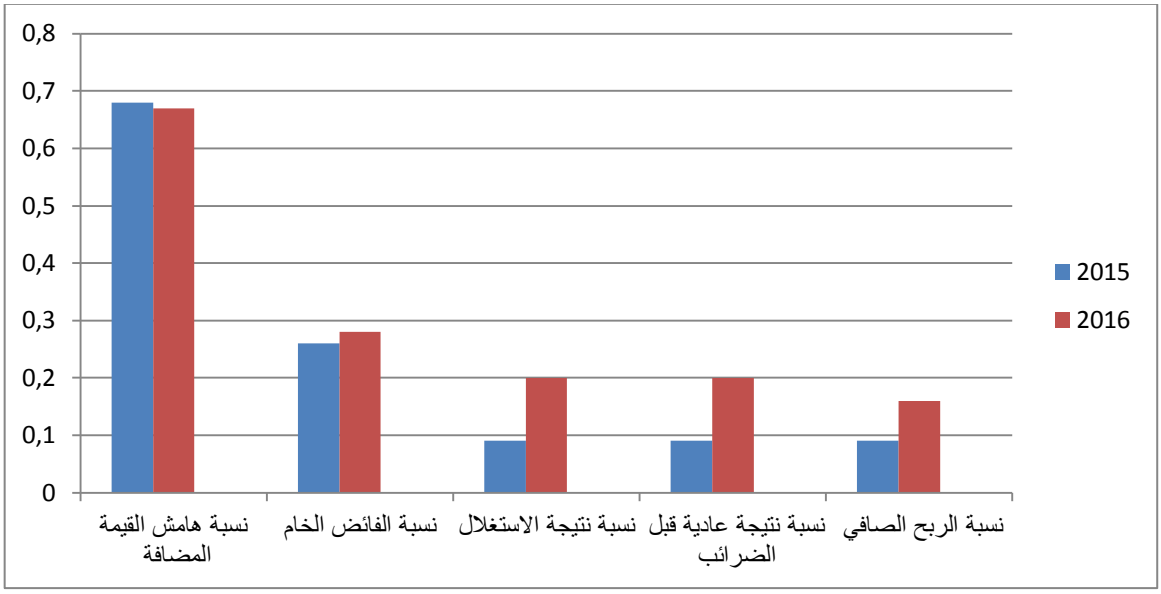

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

ـ **تحليل نسبة هامش القيمة المضافة :** تبين لنا هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.

ـ **تحليل نسبة الفائض الخام للاستغلال :** يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال بـ 0.263 في سنة 2015 بالمقارنة مع نسبة السنة 2016 التي تقدر بـ 0.286 ، وهذا يوضح بأن هناك ارتفاع في قيمة الفائض الاجمالي للاستغلال.

ـ **تحليل نسبة نتيجة الاستغلال :** يبين لنا الجدول بأن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش يقدره بـ 0.090 سنة 2015 و0.207 خلال سنة 2016 من نتيجة الاستغلال، وبمقارنة هذه النسبة مع النسبة السابقة يوضح بأن هناك ارتفاع في هامش نتيجة الاستغلال.

ـ **تحليل نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب :** من خلال التحليل تبين لنا أن المؤسسة حققت هامش يقدر بـ 0.090 خلال سنة 2015 و0.206 خلال سنة 2016 من النتيجة الجارية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال وهذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة المالية.

ـ تحليل نسبة هامش الربح الصافي : تبين هذه النسب مقدار دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

2 . 2 : حساب نسبة المردودية :

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة محل الدراسة :

الجدول رقم (3 . 9) : حساب المردودية لسنتي 2015 و 2016.

النسبة / السنة	كيفية حسابها	2015	2016
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.026	0.058
المردودية الاقتصادية	الفائض الاجمالي للاستغلال / مجموع الأصول	0.062	0.081

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل البياني التالي يوضح المردودية المالية والاقتصادية خلال سنتي 2015 و 2016.

الشكل رقم (3 . 8) : يبين مردودية المؤسسة خلال سنتي 2015 و 2016.

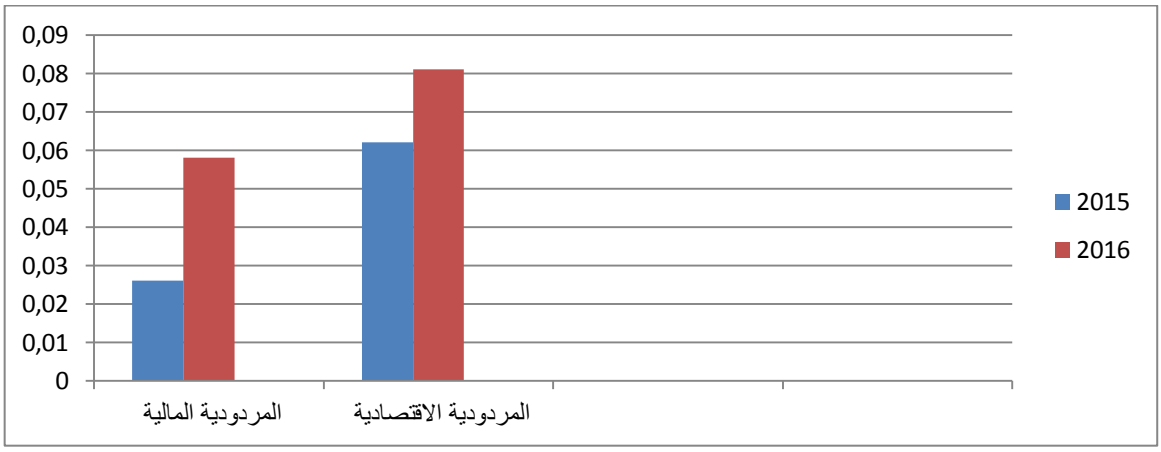

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

ـ تحليل المردودية المالية : من خلال الجدول تبين لنا أن المردودية المالية مرتفعة خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية لتصل النسبة إلى 0.058 أي أن الدينار الواحد الذي يستثمره اصحاب راس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.058 دينار.

ـ تحليل المردودية الاقتصادية : من خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال سنتين 2015 و 2016 حيث ارتفعت هذه النسبة خلال السنة 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع في الفائض الاجمالي للاستغلال.

المطلب الثالث : تحليل التوازنات المالية .

إن مبدأ التوازن المالي يقتضي تساوي الأصول والخصوم إذ نجد أن الاستعمالات الموجودة في الاصول الممولة بالمصادر الموجودة في الخصوم.

أولا : رأس المال العامل ويحسب وفق طريقتين.

من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (3 . 10) : حساب راس المال العامل FR (من أعلى الميزانية).

البيانات	2015	2016
الأموال الدائمة	1690757001.23	1766259916.15
الأصول الثابتة	1433319328.72	1399817596.83
رأس المال العامل	257437672.51	366442319.32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم (3 . 11) : حساب رأس المال العامل FR (من أسفل الميزانية):

البيانات	2015	2016
الأصول المتداولة	607175477.31	752421325.62
الديون القصيرة الأجل	349737804.80	385979006.30
	366442319.32	257437672.51

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل خلال السنتين موجب وهذا يعني ان الموارد الدائمة تمول الأصول الثابتة ومنه يمكن القول بأنها حققت التوازن المالي، خلال سنتين 2015 و 2016 ارتفع مقارنة بالنسبة لـ 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع الموارد الدائمة وبالتحديد الديون الطويلة الأجل.

الجدول رقم (3 . 12) : أنواع رأس المال العامل لسنتي 2015 و 2016.

البيان / السنة	كيفية حسابه	2015	2016
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	235437672.51	389310058.78
رأس المال العامل الاجمالي	الأصول الجارية	607175477.33	752421325.62
راس المال العامل الأجنبي	ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل	371782006.54	393111266.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ـ تحليل راس المال العامل الخاص : من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة راس المال العامل الخاص موجب وهو مرتفع خلا سنتين ، وهو ما يفسر أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الغير جارية دون الاعتماد على موارد أخرى غير مواردها ، أي أن المؤسسة في وضعية جيدة.

ـ **تحليل رأس المال العامل الاجمالي :** نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة راس المال العامل الاجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة وكافية.

ـ **تحليل رأس المال العامل الأجنبي :** من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي ارتفع من سنة 2015 إلى سنة 2016 مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها على الديون الطويلة القصيرة الأجل بشكل كبير، وأن المؤسسة تعتمد على الديون القصيرة الأجل أكثر من الديون الطويلة الأجل، وهذا يعني أن المؤسسة لا يمكنها الحصول على قروض إضافية بسبب تزايد قيمة الديون عليها.

ثانيا : احتياجات راس المال العامل BFR.

يحسب وفق الطريقة التالية :

الجدول رقم (3 . 13) : حساب احتياجات راس المال العامل BFR.

البيان / السنة	2015	2016
أصول متداولة - قيم جاهزة	525146748.63	687750178.39
ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية	349737804.80	385979006.30
احتياجات رأس المال العامل	175408943.83	301771172.09

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

نلاحظ أن احتياجات راس المال العامل موجب خلال السنتين وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد التمويل فهي بحاجة إلى وسائل وموارد مالية أخرى.

ثالثا TR : وتحسب وفق طريقتين :

الطريقة الأولى :

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول (3 . 14) : حساب الخزينة TR.

البيان / السنة	2015	2016
خزينة الاصول	82028728.68	64671147.23
خزينة الخصوم	/	/
الخزينة	82028728.68	64671147.23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الطريقة الثانية :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (3 . 15) : حساب الخزينة TR.

البيان / السنة	2015	2016
رأس المال العامل	257437672.51	366442319.32
احتياجات رأس المال العامل	175408943.83	301771172.09
الخزينة	82028728.68	64671147.23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن الخزينة موجبة في هاته الحالة قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية ويجب عليها معالجة هذه الوضعية إما عن طريق تقديم تسهيلات إلى الزبائن أو تحويلها إلى استثمارات.

خلاصة :

بعدما تطرقنا في الفصلين الأول والثاني على الإطار النظري للتحليل المالي والأداء المالي قمنا باسقاطه في الفصل الثالث ، وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة رام سكر بمستغانم ، حيث قمنا بتحليل القوائم المالية لهاته المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية ، وكذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن بين الأصول والخصوم بإتباع سياسة مالية معينة.

مما سبق ذكره يمكننا القول أن تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي ضروري لمعرفة نقاط القوة وضعف المؤسسة التي من خلالها يستطيع المسؤول معرفة الأداء المالي للمؤسسة .

خاتمة

خاتمة

من الملاحظ أنه من خلال ما قمنا بدراسة في هذا البحث، فإنه هناك اهتمام كبير من قبل المؤسسات والتي تؤكد كثيرا على عملية تقييم الأداء، بل أن هناك ثقافة تؤكد على ضرورة الاهتمام بموضوع التحليل المالي .

فالتحليل المالي هو معالجة منظمة البيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء لفترات ماضية وحاضرة، والتوقع على ما سيكون في المستقبل .

فالتحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل لتوضيح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترات محددة .

أما فيما يخص اختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي :

الفرضية الأولى : التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام اساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية، الفرضية مقبولة ، وهو ما يفسر أن التحليل المالي يقوم على فحص القوائم المالية باستعمال النسب المالية حيث أن القوائم تكون مترابطة فيما بينها بحيث أن التغيرات في الأصول والخصوم التي تظهر في الميزانية تظهر أيضا الإيرادات والمصاريف في جدول النتائج واللذين تنتج عنهما الأرباح والخسائر التي تحققها المؤسسة والتدفقات النقدية توفر المعلومات عن الأصول النقدية الظاهرة في الميزانية وتكون على علاقة وثيقة بها، بحيث هذه القوائم توفر المعلومات المهمة للمستثمرين .

الفرضية الثانية : الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف ، الفرضية مقبولة وهو ما يفسر أن الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة، ويحدد مستوى إنجازها

ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها حيث يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

الفرضية الثانية : تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية ، الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية المتوفرة عند المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع التحليل.

نتائج الدراسة .

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية والمتمثلة فيما يلي :

الجانب التطبيقي :

ـ إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

ـ يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية .

ـ ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

الجانب التطبيقي :

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة رام سكر توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :

ـ نسبة السيولة السريعة للمؤسسة مرتفعة خلال سنوات الدراسة ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار.

ـ معدل دوران الأصول مرتفع أي أن المؤسسة خلال فترة الدراسة ارتفعت نسبة مبيعاتها ، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الجارية من أجل توليد مبيعاتها.

ـ نلاحظ أن نسبة الفائض الخام للاستغلال مرتفعة وهو ما يدل على أن هناك ارتفاع في قيمة الفائض الاجمالي للاستغلال.

ـ نلاحظ أن رأس المال العامل موجب أي تحقيق توازن مالي ، وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الاصول الثابتة .

ـ أما احتياجات رأس المال العامل فهو موجب خلال السنتين، وهذا ما يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة.

ـ نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنتي 2015 و 2016 ، وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.

التوصيات : سيتم اقتراح التوصيات التالية :

ـ ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مواجهو المخاطر المالية التي قد تحدث للمؤسسة عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة .

ـ من الأمور التي يمكن أن يستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الاندماج، حيث أن التحلي المالي وتقييم الأداء يعد من الأدوات الفعالة جدا في هذا المجال.

. التركيز على تقييم الأداء باعتباره أحد الركائز الاساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار.

ـ يجب على المؤسسة أن تستخدم طريقة تسويق منتجاتها من أجل فرض منافستها بين المؤسسات الأخرى في السوق وذلك بهدف زيادة مردوديتها.

الآفاق المستقبلية : يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي :

ـ تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بالمؤسسات الصناعية العامة الناجحة والمتعثرة.

. الرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية العامة.

. استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات الصائبة .

. دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : الكتب .

1 ــ أسعد حميد العلي الإدارة المالية {الاسس العلمية والتطبيقية } ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012.

2 . السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2000.

3 ــ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي "الإدارة المالية " دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006.

4 ــ جليل كاظم مدلول العارضي ، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014.

5 ــ جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحام ، الإدارة المالية {مدخل اتخاذ القرارات} ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

6 ـ زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر ، 2010.

7 ـ سالم صلال رامي الحسناوي ، أساسيات الإدارة المالية ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016.

8 ـ عبد المعطي وحسني علي خريوش ، أساسيات الإدارة المالية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013.

9 ــ علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني ، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.

10 ـ علي خلف عبد الله ووليد الجيالي ، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2015.

11 ـ مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2010.

12 ـ محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

13 ـ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2011.

14 . نعيم نمر داوود، التحليل المالي {دراسة نظرية وتطبيقية} ، دار البداية ، عمان ، 2012.

15 ـ وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالي ، اساسيات الأداء وبطاقة التقسيم المتوازن ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2009.

16 ـ يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2012.

ثانيا : المذكرات .

1 ـ أوزاغ وناسة أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016.

2 ـ بورقابة زينب ، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية وفق PCN، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2016.

3 ـ شباح نعيمة ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، منشورة ، تخصص تسيير المؤسسات ، جامعة خيضر ، بسكرة ، 2008.

4 ـ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2002.

5 ـ عتبة بن عتبة عبد الله وتيطاوني كريم ، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة الجيلالي يونعامة ، خميس مليانة ، 2016.

6 ـ فارسي صبرينة ، تقييم أداء العاملين وأثره على أداء المؤسسة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2015.

7 ـ مويجي إلياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص العلوم والمحاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.

الملخص

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة على اعتبار أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل ، وتم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة رام سكر ، مستغانم ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

ـ التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

. تحديد قدرة المؤسسة على الافتراض والوفاء بالديون.

ـ التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء.

. الكلمات المفتاحية : الأداء ، الأداء المالي ، التحليل المالي ، أدوات التحليل المالي .

Résumé:

Cette étude visait à démontrer l'impact de l'analyse financière sur la performance de l'institution au motif que l'analyse financière est un traitement ordonné des processus de données disponibles afin d'obtenir des informations utilisées dans le processus de prise de décision et dans l'évaluation de la performance des institutions dans le passé, le présent et prédire ce qui sera la base des résultats futurs, ont été Réalisation d'une étude sur le terrain à la Fondation Ram Sugar, Mostaganem

L'étude a donné les résultats suivants:

L'analyse financière est basée sur l'examen et l'analyse des états financiers de l'institution pour les périodes passées afin de connaître la situation financière prévalant dans l'établissement.

Déterminer la capacité de l'institution à assumer et à honorer ses dettes.

L'analyse financière permet d'améliorer les performances de l'organisation à l'avenir en détectant les écarts de performance existants.

Mots-clés: Performance, Performance financière, Analyse financière, Outils d'analyse financière.